AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 26–30 يناير 2009

—

EX.CL/495 (XIV)
ADD.1

تمكين الفقراء قانونياً

(بند اقترحته جمهورية تنزانيا المتحدة)

—

تمكين الفقراء قانونياً

(بند اقترحته جمهورية تنزانيا المتحدة)

لجنة التمكين القانوني للفقراء

كانت لجنة التمكين القانوني للفقراء أول مبادرة عالمية ركزت على الترابط بين الإقصاء الاجتماعي والفقر والقانون. وإن اللجنة المذكورة، التي استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتولت رئاستها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، والعالِم الاقتصادي البيروفي هيرناندو دو سوتو، كانت تتألف من تشكيلة متنوعة بشكل ملحوظ من حيث الآراء السياسية والأصول الجغرافية حيث ضمت بعضا من أبرز القادة والمفكرين العالميين من الشمال والجنوب على حد سواء، بمن فيهم رؤساء دول أو حكومات سابقون، وأكاديميون وكبار قضاة وحائز على جائزة نوبل.

وكان من بين أعضاء اللجنة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي: بنجامين مكابا، رئيس تنزانيا السابق، والرئيس المشارك الحالي لمرفق مناخ الاستثمار لأفريقيا والمفاوض النشط للسلام؛ وكلوتيلد أنييوفي ميديجات نوجبودي، رئيسة المحكمة العليا في بنين، والعضو المؤسس للرابطة البنينية للنساء الممارسات للقانون؛ ومدحت حسنين، الأستاذ في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ووزير المالية المصري سابقا؛ وليندبوي سيسولو، وزير الإسكان وعضو البرلمان في جمهورية جنوب أفريقيا.

أطلقت اللجنة، في الفترة بين 2005 و2008، أفرقة عمل للخبراء بشأن الإقصاء الاجتماعي والفقر، وعقدت مشاورات وطنية في عدد من الدول، بما فيها أوغندا وكينيا وتنزانيا، وتداولت داخليا ومع هيئة استشارية مؤلفة من منظمات رئيسية من المجتمع المدني وغيرها من المنظمات. وفي 2008، نشرت تقريرها النهائي بعنوان: *تفعيل القانون لصالح الجميع*.

تفعيل القانون لصالح الجميع

وجدت اللجنة أن معظم سكان العالم – ما يقدر بأربعة ملايين نسمة – يعانون من الإقصاء عن الحماية والفرص التي تتيحها سيادة القانون. وأكدت أن الفقراء ليسوا فقراء من حيث الممتلكات غير أن ممتلكاتهم لا تحظى بالحماية، وليسوا بالتأكيد فقراء من حيث المواهب لكنهم في غالب الأحيان عاجزون عن استغلال مواهبهم. وحددت اللجنة أربع دعائم يرتكز عليها التمكين القانوني للفقراء. وهي: الوصول إلى العدالة، وحقوق العمل، وحقوق الملكية وحقوق المقاولة. وعليه، فإن التمكين القانوني للفقراء ينبع من التغير النظامي على الصعيد الوطني، وأكدت اللجنة رؤيتها القائلة بأنه لا يوجد حل تقني للتنمية.

وبما أن التمكين القانوني قد برز إلى الوجود في إطار هذه الرؤية الشاملة، فإنه يتناول تحديات متعددة للتنمية، انطلاقاً من المناخ إلى فشل الأسواق المالية، ومن سياق الاقتصاديات الصاعدة إلى الاقتصاديات الخارجة من النزاع. ويعتبر التمكين القانوني تحديا لجميع البلدان، الشمالية والجنوبية على السواء. كما يشكل تحديا لإدارة الدول للعلاقات التي تربط بعضها ببعض وللشؤون العالمية. ولا يمكن للفقراء أن يتمتعوا بالحماية والفرص إلا في عالم تسود فيه قواعد عادلة للجميع ومؤسسات دولية تم إصلاحها.

ولا يهدف التمكين القانوني إلى استبدال الإستراتيجيات الإنمائية الأخرى بل إلى تكملتها، مشيراً إلى الطريق نحو إطار يمكن أن يزدهر فيه مزيد من العمل الفني وهو يتطلب تغييرا تتم قيادته وطنيا بإرادة ورؤية بدلا من المساعدة التقليدية. ومع ذلك، تدعو اللجنة إلى توفير موارد داخلية وخارجية.

نشرت لجنة التمكين القانوني جزءا ثانيا ومكملا يوضح قاعدة البحث المكثفة التي اعتمدتها اللجنة في عملها. ويمكن الوقوف على جميع الأعمال التي أنجزتها اللجنة في موقع الإنترنيت على العنوان التالي:
http :www.//undp.org/legalempowerment/.

التمكين القانوني للفقراء: من الأقوال إلى الأفعال:

في يونيو 2008، أطلقت اللجنة تقريرها في مقر الأمم المتحدة، برفقة رئيس الجمعية العامة والممثلين الدائمين. وفي ديسمبر 2008، اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قرارا بشأن التمكين القانوني، تقدمت به ثمانية وأربعون (48) بلداً من الشمال والجنوب، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إصدار تقرير عن التمكين القانوني للفقراء لمناقشته خلال الدورة القادمة للجمعية العامة.

بدأ كل من الحكومات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وفاعلون آخرون في مجال التنمية باعتماد التمكين القانوني كوسيلة لدفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع عدد كبير من الحكومات، منها مصر وزامبيا وتنزانيا، لإدارة مشاريع التمكين القانوني للحد من الفقر، حول المسائل المتعلقة بتحسين ظروف العمل وفرص المقاولة في الاقتصاد غير النظامي، ودعم الإدماج القانوني للفقراء. ويتمثل التحدي الآن في العمل على مطابقة الاهتمام العالمي مع الإمكانيات التي ينطوي عليها مثل هذا العمل لدفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكملة الجهود الإنمائية الأخرى، نحو تطبيق أوسع وأعمق.

دور حيوي للاتحاد الأفريقي:

نظرا لمشاركة مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في صياغة التمكين القانوني، والاهتمام المبكر بالتنفيذ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، يوفر الاتحاد الأفريقي منتدى مناسبا للقادة للإحاطة علما بأهمية التمكين القانوني للفقراء ولامتلاك بعض مواضيع تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء.

قد يرغب مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أن يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الاتحاد الأفريقي وفاعلين آخرين تعزيز ودعم جهود التمكين. وقد يرغب في أن يحث الأمين العام للأمم المتحدة على مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في تقريره، كما قد يرغب في الحث على مزيد من العمل الدولي.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3746

Downloaded from African Union Common Repository